# التجارب المحلية الصغيرة

## نواة المشروعات الإصلاحية الكبيرة

### لحضرة صاحب السعادة محمد على علوبة باشا

---

كل ما فى مصر يحتاج إلى الإصلاح ، إن لم أقل يحتاج إلى الإنشاء ؛ وطاقة مصر المالية محدودة — ولمثال عصب الحياة — فلا سبيل لنطفرة فى مواجهة الإصلاحات الضرورية ، إلا إذا أغفلنا بعض المرافق لنصلح بعضها فى غير توازن ولا انسجام . وذلك تصرف غير مأمون العاقبة ، وغير مضمون النتيجة .

وهذا القول فى حاجة إلى شىء من الإيضاح قبل المضى فى ترتيب نتائج معينة عليه فى هذا المقال . فما معنى أن كل ما فى مصر يحتاج إلى الإصلاح بل إلى الإنشاء ؟

لنستعرض فى سرعة خاطفة أهم أركان الحياة العامة للشعوب ، وأهم المظاهر الاجتماعية للأمم ، كما تبدو فى مصر الآن ، لنرى كم نحن فى حاجة إلى إصلاحها أو إنشائها قبل أن يسبقنا ركب الحياة ، و يتركنا خلفه قابعين فى وهدة التأخر والجمود .

إن مشاكل العمال والفلاح هى أول ما يتبادر إلى الذهن فى هذا المجال ؛ فهى مشاكل أربعة عشر مليونا من ستة عشر مليونا فى هذه البلاد ؛ و بتعبير آخر هى مشاكل مصر الحقيقية وإن كانت لا تنال من عنايتها ما تناله مشاكل طائفة لا تتعدى الألوف والمئات كشئون الموظفين مثلا أو شئون طبقة الملاك !

ومشاكل الفلاح والعامل هى الفقر والمرض والجهل ؛ والفقر هو المشكلة الأولى التى تلد المشكلتين الأخريين . ذلك الفقر الذى يجعل متوسط دخل العامل الزراعى لا يتجاوز ثلاثة قروش فى اليوم ، وقد يبلغ ثمن الإردب من الذرة جنيهين ونصف الجنيه . فإذا فشا المرض بعد هذا وفشا الجهل فلا عجب ، وقد عز غذاء الأجسام والعقول بين الملايين التى يقوم عليها هيكل البلاد . ثم إذا نقصت الثروة العامة بعد ذلك فلا عجب أيضا وأداة الإنتاج — وهى العامل — معطلة أو شبه معطلة بالجهل والأمراض !

والفوارق فى الحياة المعيشية بين الطبقات فى مصر فوارق غير معقولة ولا يمكن أن يقوم على أساسها مجتمع منظم ، فطائفة قليلة تملك كل شىء ، تملك الثروة والعلم والصحة ؛ والكتلة العظيمة من الشعب لا تملك شيئا حتى الصحة البدنية المتوافرة للحيوانات بسبب الغذاء الكافى الذى يقدم لها ولا يحصل على مثله الآدميون !

فإذا تجاوزنا هذه المشاكل الضخمة نجد مشاكل أخرى أقل ضخامة وإن كانت بعيدة الأثر فى الحياة الاجتماعية. فنجد مثلا مشكلة التعليم، بل مشاكل التعليم التى تواجهنا من يوم أن حصلنا على استقلالنا فى توجيهه، والتى تبدو أعراضها فى كثرة تقلب البرامج وتوالى تغير النظم، والنقص البادى — بعد هذا كله — فى ثمرة هذا التعليم، هذا النقص الذى تعترف به الدولة نفسها وتقيم المؤتمرات وتنشئ المجالس العليا واللجان الكبيرة لمحاولة علاجه وهى إلى اليوم لم تهتد إلى هذا العلاج.

ومشكلة التعطل التى تلى مرحلة التعليم هى الأخرى واضحة بارزة مع أننا فى أول الطريق، إذ لاتزال نسبة المتعلمين ضئيلة، فاذا كانت المرافق العامة تضيق بهذه القلة من المتعلمين فكيف تتسع للأمواج المتتابعة التى ستقذف بها المدارس والجامعات عاما بعد عام؟

وعندنا غير ذلك مشكلة الطفولة. وهى مشكلة نكاد نغفل أمرها استهانة بها، ولم نكد نلتفت إلا إلى ناحية منها وهى ناحية الطفولة المشردة — وهو التفات محدود ضئيل الأثر — مع أن للطفولة كلها فى مصر مشاكل أعم، بحيث نستطيع أن نعد كل طفل فى مصر مهملا ولو لم يشرد فى الطرقات؛ إذ أننا نعنى بالإهمال عدم التربية المناسبة لهذه المرحلة الهامة فى تاريخ الأفراد. أما الأطفال المشردون فهم مشكلة وحدها لا تهملها أمة على ظهر الأرض كما نهملها.

وعندنا المشكلات الاجتماعية الخلقية، كمشكلة البغاء، ومشكلة الأسرة، ومشكلة الانحلال الخلقى، والأثرة وضعف الشخصية والهرب من التبعات والمحسوبية، وعشرات من هذه المشاكل العميقة الجذور التى طال عليها الزمن وأصبحت أمراضا اجتماعية فى حاجة ماسة إلى العلاج.

وهذا الاستعراض السريع لا يمكن أن يصور لنا حقيقة المخاطر الكامنة فى بناء المجتمع المصرى إذ أن كل مشكلة من هذه المشكلات يكمن وراءها ما يفزع ويروع من النتائج الأليمة والثمرات المرة لو دام هذا التغاضى وتوانى ذلك الاهمال.

ويحسن بنا أن ننبه إلى أنها مشكلات تاريخية خلفتها لنا الأجيال المتعاقبة بفرائضها ليست جديدة فى دور الحضانة بل هى فى دور لتفريخ إن لم تكن تجاوزته أيضا. وهى إذن قد شبعت إهمالا وتوالت عليها الأحقاب وهى تنخر فى جسم المجتمع المصرى الذى لن يحتملها طويلا بعد الآن.

* * *

يحسن إذن أن نأخذ فى العلاج السريع؛ ولكن الرغبة الملحة فى هذه السرعة لا يجوز أن تنسينا أن طاقتنا محدودة، وأننا لا نملك تلك العصا السحرية التى نشير بها للأشياء فتتقلب وفق هوانا وتتشكل كما نريد. وقد كانت هذه الرغبة حافزا لنا فى بعض الأوقات

على الأخذ فى مشروعات ضخمة عامة، قبل أن نجربها فى محيط ضيق محدود، وكانت النتيجة هى إهمال هذه المشروعات أو وقفها بعد انفاق الكثير من الأموال .

يقول موسيو مرسيل فانسينو رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى فى بحث قيم له عن " الفلاح المصرى " هذه الفقرات :

" إن بين إعراب الشارع عن أمنيته و بين تقرير الاجراءات وتنفيذها وتعود اتباعها تقوم العراقيل وتمر الأعوام ، فقد كانت مسألة تزويد البلاد كافة بالمياه الصالحة للشرب أمنية ولاة الأمور من زمن طويل، فقد سمعنا فى سنة ١٩٣٧ أنه قد قرر لنفقاتها ستة عشر مليونا من الجنيهات توزع بالطبع على عدة سنوات، وقيل فى سنة ١٩٣٨ إن هناك ٤٠٠٠ قرية محرومة من هذه المياه ، وتوقعوا أن تصبح هذه القرى كلها فى سنة ١٩٤٢ مزودة بالمياه الصالحة للشرب ولو من الآبار وقد اقترب الموعد المضروب .

" لقد قالوا وكرروا القول إنه يجب تجفيف المستنقعات والبرك التى هى مصدر العدوى، وقد أعلن رسميا فى سنة ١٩٣٧ أن هناك ١٠٠٠٠ فدان يجب تجفيفها وأنه يلزم لهذا العمل أربعة ملايين من الجنيهات ، ثم قرأنا فى تصريح لوزارة الصحة العمومية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنه لم يردم من عشرة الآلاف المذكورة إلى ذلك التاريخ سوى ٢٨٠ فدانا .

" أما فيما يتعلق بالمستشفيات والشئون الصحية فقد بذلت جهود كثيرة فأنشأوا مستشفيات ووحدات صحية متنقلة ، غير أن الدكتور على ابراهيم باشا قد شدد فى فبراير سنة ١٩٤١ فى توجيه الأنظار إلى عدم كفاية ما عمل فى هذا السبيل ونبه إلى خطورة الحالة وضرورة وضع برنامج نهائى ينفذ بما لامزيد عليه من الدقة فى خمس أو سبع السنوات المقبلة.

" وحدث أن شبت حريق سنة ١٩٣٦ فى قرية ميت فارس فى مديرية الدقهلية (وعدد سكانها ٣٦٠٠ نسمة وعدد بيوتها ٤٠٠ ) فكاد يأتى عليها برمتها، وقرر ولاة الأمور إعادة بنائها على نظام القرى النموذجية وقدرت النفقات فى بدء الأمر بثلاثين ألف جنيه ثم زيدت إلى ٦٠,٠٠٠ جنيه ووقع الاختيار على الموضع وأعلن عن المشروع بطريق المقايسات والمناقصات ثم لم ينفذ شيء من ذلك فاضطر المكوبون بما دفع لكل أسرة من تعويض يتراوح بين جنيه وثمانية جنيهات أن يرمموا — بقدر الإمكان — بيوتهم الحقيرة بأنفسهم " .

وهذه الأمثلة التى ضربها موسيو فانسينو تدل دلالة كافية على أن مجرد الرغبة فى الاصلاح لا تكفى للاصلاح إذ حالت دون ذلك عقبات مالية وتنفيذية لا بد أن نحسب حسابها فى جميع المشروعات. ثم لا بد أن نحسب حساب أمر آخر، وهو أن التجربة قد تثبت عدم صلاحية هذه المشروعات بعد أن نسير فيها شوطا بعيدا وننفق فيها مالا كثيرا .

وأمر ثالث لا بد أن نحسب حسابه، وهو أن كل المشروعات التي تتطلب أموالا ضخمة، تتطلب كذلك تعديلا في موارد الميزانية المحدودة، تعديلا من شأنه أن يزيد التكاليف على بعض الطبقات، بينما هذه الطبقات نفسها هي التي تملك قوة التوجيه بتشريعات العامة وبالوسائل التنفيذية. ولكن صرحاء فنقرر أن الطبقات التي هي في أمس الحاجة إلى الاصلاح ليس لها من يمثلها ولا تملك من وسائل التوجيه شيئا .

ولا زلت أذكر أن وزارة سابقة لقيت اعتراضا شديدا على مشروع قانون عدم جواز الحجز على ضروريات الفلاح الصغير، حتى لقد اتهمها البعض بأنها تعرض قانونا شيوعيا. ولا يزال هذا المشروع معطلا الى هذه اللحظة، لمجرد أنه يمس في ظاهره مصلحة بعض كبار الملاك أو يمس سيطرتهم الاستبدادية على الفلاح الصغير في قوته وقوت أولاده .

وكذلك لا يزال قانون ضريبة التركات معطلا، لأنه يرمي إلى زيادة مساهمة الطبقات الغنية زيادة يسيرة في موارد الدولة العامة . ومثله مشروع قانون تأمين العمال، لأنه يمس مصالح بعض أصحاب المصانع ... وهكذا .

فهذا الوضع الذي يضع قوة المال وقوة النفوذ وقوة التوجيه التشريعي والتنفيذي في يد طائفة خاصة ويجعل الطوائف الأخرى التي هي في أمس الحاجة إلى المشروعات الإصلاحية لا تملك شيئا من هذه القوى، يجب أن يحسب حسابه عند اقتراح المشروعات الكبيرة التي تحتاج الى المال وإلى التضحية بشيء من مصالح بعض الطبقات .

*

ونخلص من هذا كله إلى القول بأن التجارب المحلية المحدودة يجب أن تسبق المشروعات العامة الكبيرة، وأن تمهد لها بمعرفة ما فيها من الخطأ والنقص أولا، وبالدعاية العملية لهذه المشروعات ثانيا، فإن تجربة تتضح فائدتها تحمل الكثيرين على تقليدها، وتحمل هي في نفسها بذور إقناع بصلاحيتها، وقد قام بعض الهيئات وبعض الأفراد بتجارب محلية أورد بعض الأمثلة لها :

( أولا ) قامت الجمعية الزراعية الملكية بمحاولة ناجحة لتجديد القرية المصرية في حدود التكاليف المستطاعة ولم تغرها المظاهر البراقة لبعض المشروعات التي وضعتها الهيئات الحكومية لهذا الغرض . كمشروع القرى النموذجية التي قيل إنها تكلف البلاد مائتي مليون من الجنيهات ! . وفي هذا الشأن يقول مدير الجمعية سعادة فؤاد أباظه باشا :

" بدأت الجمعية في سنة ١٩٣٤ بإنشاء العزبة النموذجية الخضراء روعي في بنائها وتنظيمها القواعد التي تلائم بيئة الفلاح مع ملاحظة لشروط الصحية ، وشيدت المباني كلها من الطوب الأحمر ، ثم أتبعت ذلك ببناء العزبة الخضراء والمباني من الطوب الأخضر في أواخر سنة ١٩٣٥ روعي أن تكون تكاليف الدار فيها في مقدور الأفراد بحيث لا تزيد

على خمسة وعشرين جنيها ، وتعهدت الجمعية سكان عزبها بالإرشاد الاجتماعى المنظم ونشرت الثقافة الصحية والدينية بينهم ، ولم تضن عليهم بالجهد والمال . فهى تمنح المتفوقين فى المحافظة على نظافة منازلهم جوائز سنوية من المواشى والأغنام والطيور تشجيعا لهم على مداومة العناية بنظافة أنفسهم ومساكنهم .

" ثم رأت الجمعية أن الفلاح لا يستطيع أن يبلغ المستوى الذى ترجوه له إذا ظل فقيرا جائعا ، فبذلت جهدها للنهوض بحالته الاقتصادية ، وكان من أثر ذلك رفع أجور الزراع بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٣٠ ٪ نظرا لغلاء المعيشة وتقديرا لوجود التفتيش فى منطقة صناعية ، فأصبح أجر العامل الزراعى فى تفتيش بهتيم خمسة قروش يوميا منذ يونيه سنة ١٩٤١ ؛ وعلى الرغم من رفع أجرة العامل الزراعى ، وعلى الرغم مما فى هذا التفتيش من إصلاح ملموس فى الزراعة نفسها وفى طرقه ومبانيه ومنشآته فإنه يدر على الجمعية الزراعية ربحا صافيا قدره عشرة جنيهات للفدان الواحد وهو بذلك نموذج للاستغلال الزراعى أيضا .

" وأنقذت الجمعية هؤلاء الزراع من ارتفاع أسعار الحاجيات فساهمت معهم فى إنشاء جمعية تعاونية رأس مالها مائة وعشرون جنيها " .

( ثانيا ) قامت " جمعية الدراسات الاجتماعية " بتجربة فى قريتى شطانوف والمايل لترقية مستوى الفلاح الصحى والاقتصادى والعقلى فى حدود الواقع من حال القرى المصرية وفى حدود التكاليف المستطاعة كذلك وفى وصف إجمالى لهذه التجربة يقول موسيو ثانسينو :

أما ما تعمله الجمعية — بعد تدريب المهذبين الاجتماعيين — فهو أن ترسل إلى القرية التى يراد إصلاحها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية بعض هؤلاء الشبان ( وأكثر ما تكون البعثة مؤلفة من عامل اجتماعى وزائرة صحية ) فيقيمون فى القرية ستة أيام فى الأسبوع وهناك يختارون منزلا شبيها بكثير من المنازل الأخرى يرتبونه على النظم الصحية ، ويجعلون منه عيادة يجهزونها بالحاجات الضرورية للإسعافات الأولية والولادة ، وينشئون فيه مضخات " ووش " بسيطة جدا ، ويعدون فيه للاستقبال مكانا صغيرا مزودا بمذياع للتسلية . ومن شأن هؤلاء الشبان أن يتصلوا بالسكان وأن يسعوا فى سبيل اكتساب ثقتهم ، ثم يعملوا على تحسين حالة معيشتهم من حيث النظافة وإنشاء الطعمات وتركيب الأدوات الصحية وردم البرك ، وفى الوقت نفسه يجرى العمل فيما هو متعلق بالميدان الاقتصادى من تحسين طرق العمل ، وتدبير أشغال يدوية صغيرة تعمل فى أوقات الفراغ يجنى منها بعض الكسب — كتربية دودة القز فى المنازل — ولما كان بيع الشرانق من الأمور السهلة فإن هذا ربح لا يستهان به بالنسبة الى الفلاح .

"وفى الوقت نفسه يجب على هؤلاء الشبان أن يدرسوا كل أسرة من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية فيعملوا لها بطاقات ، ولكى تكون التجربة من هذه الناحية ذات أثر فعال يكاد يكون من الضرورى أن تقيم فى العزبة التى تجرى فيها التجربة سنة أو سنتين على الأقل وحدة صحية حكومية ، أى العناصر الضرورية لمستشفى متنقل مع طبيب يكثر من التردد على القرية .

" ولإدارة العمل ومراقبته وتتبع ماتم منه تؤلف من أهل القرية لجنة يشترك فيها بعض أشخاص من أعضاء الجمعية من ذوى العلم و الخبرة بالمسائل الاجتماعية والطبية أو ممن يهتمون بمثل هذه التجارب .

" وهذه التجارب لم تجر حتى اليوم إلا فى قريتين بدأ العمل فيهما من سنتين . ومن الطبيعى أنه لم يحدث فيها شىء من المعجزات ، وهذا الإصلاح الذى تم فيهما لايكون له التأثير الذى تحدثه فى النفس زيارة القرى النموذجية التى تعد عملا استثنائيا ، أو مشاهدة مستشفى أنشئ حديثا ، أو سيارة صحية مستوفية لجميع الشروط مما لايمكن الحكم معه بأن فى المستطاع عمل عدد كاف منها .

" وهاتان القريتان من القرى الفقيرة ، ولكن أسباب النظافة أخذت (أقول أخذت) تتوافر فيهما ، ومن يزورهما يشعر بسرور السكان وتقديرهم للجهود الذى بذل من أجلهم وبمعونتهم ، ويرى الأطفال يذودون الذباب الذى ما انفك يلاحقهم ، وهذا لا شك نجاح يذكر — وقد مهد فيهما السبيل لأعمال يدوية صغيرة و جمعيات تعاونية ، وكفلت فيهما الإسعافات الطبية المستعجلة .

( ثالثا ) قامت جماعة الرواد ورابطة الإصلاح الاجتماعى ونادى كوبرى الليمون بمحاولات لإنقاذ الطفولة المشردة فى مصر . وقد سبقت جماعة الرواد بافتتاح محلتها الأولى فى حى الطيبى ثم فتحت محلتها الثانية فى حى القالى ، وافتتحت رابطة الإصلاح الاجتماعى دار كفالة الطفل ثم رأت أن تشمل بعنايتها أسر الأطفال الذين تعنى بهم وأعقب ذلك افتتاح نادى كوبرى الليمون للأطفال المحرومين .

وكل هذه الجماعات تحاول أن تجد حلا لمشكلة الطفولة المشردة فى مصر ، وتجاربها المحدودة فى عدد من الصبية يمكن أن تكون نواة لتجارب مماثلة فى كل حى من الأحياء كما يمكن أن تهدى الى طريقة عامة فى معالجة هذه المشكلة المزمنة .

والعمل الذى تقوم به رابطة الإصلاح الاجتماعى فى دار كفالة الطفل يعد نموذجا لما تحاوله هذه الجماعات فى حدود مواردها وقد لخصته فى هذه العبارات :

أنشأت الرابطة دار كفالة الطفل لتؤوى طائفة منهم وتوفر لهم التغذية والكساء الصالحين والحالة الصحية الملائمة ، وتلقنهم بعض مبادئ التهذيب والتربية ، وهى بهذا كله ترجو أن تكون قدوة حسنة فى العناية بهذا النوع من الأطفال الذين إذا وجدوا العناية والعطف طفر منهم الوطن بذخيرة طيبة من الرجال النافعين .

"وتعنى الجمعية قبل كل شىء بدراسة الحالة الاجتماعية والصحية لهؤلاء الأطفال مستعينة بمتطوعات من كرائم الفتيات والسيدات ، ومتطوعين من أفاضل الأطباء والخدام الاجتماعيين كما يكون عملها فى إصلاحهم والعناية بهم قائماً على الدراية الصحيحة بحالتهم وباستعدادهم وبيئتهم ، وغير ذلك من العوامل التى تؤثر فى حياتهم وتكوينهم " .

رابعا — قام الأستاذ يوسى بك نصار أيام أن كان مديرا لأسيوط بتجربة لتغذية أطفال المدارس الإلزامية ، بعد ما تبين أن صحتهم تتدهور بسبب سوء التغذية لفقر أهلهم وعجزهم عن تقديم الطعام الكافى لمجهود الدرس . بل بعد ما تبين أن كوبا من اللبن وقطعة من اللحم أجدى على هؤلاء الأطفال المهازيل من الدرس ذاته الذى لا يستطيعون متابعته

خامسا — قام ناظر احدى المدارس قنا الثانوية بمشروع إنشاء منزل للطلاب الذين يتعلمون بعيدين عن أهلهم تلقاء ١٥٠ قرشا شهريا لكل طالب ، ويؤخذ من بو در هذه التجربة أنها سائرة فى طريق النجاح وأن الطلاب يفضلون المعيشة فى هذا المنزل لما يتوافر به من أسباب الراحة والاطمئنان . وقد كتبت الأهرام بصدد هذا المشروع تقول :

" يقول كبار الموظفين بالوزارة إن انشاء هذه المنازل من الضرورات القصوى للبلاد إذ أن المدن وعواصم المديريات تضم كثيرين من التلاميذ الذين يحتاجون الى رعاية خاصة فى أثناء تلقيهم العلم بعيدين عن ذويهم ، وأن انشاءها لا يحتاج الى مال كثير ، وتستطيع مجالس المديريات والمجالس البلدية أن تساهم فيه بنصيب قليل من ميزانياتها ، فالأولى تستطيع أن تمده بالإعانات السنوية ، والثانية بالتجاوز عن نصيبها فى النور والمياه وما اليها .

" ومما يجدر ذكره فى هذه المناسبة أن الأقسام الداخلية فى المدارس أصبحت لا تستطيع مواجهة جميع الطلبات التى تقدم اليها . وفضلا عن ذلك فإن نظار المدارس التى توجد فيها هذه الأقسام يقولون إنها لا تساعد على خلق الجو الذى تنشده الوزارة من حيث رفع المستوى وأساليب العيش ، ويعلقون أكبر الآمال على تعميم هذا المشروع فى المستقبل ويرجو هؤلاء النظار أن تقوم الوزارة بدرسه وتشجيعه " .

فهذه تجارب مختلفة فى اتجاهات مختلفة ، وكل منها يصلح أن يصبح مشروعا عاما تنهض به الهيئات الحكومية والشعبية ، وهذه التجارب مقيدة بالمقدرة المالية للهيئات التى قامت بها حتى اليوم ، وهذا خير . فإن هذه المقدرة المحدودة تفتق الحيلة فى تنفيذ

التجربة بلا إسراف ولاتبذير ، ومن هنا يستطاع تعميمها إذا ظهرت فائدتها ، وكونها فى دائرة صغيرة يظهر مافيها من العيوب فيمكن تداركها .

ومثل هذه المشروعات المحلية هى التى تسعفنا فى علاج المشاكل التاريخية التى تواجه المجتمع المصرى متى زادعددها وانتشرت فى جهات المملكة كلها ، وكلما ابتعدت هذه المشروعات عن الاعتماد على الحكومة وعلى موارد الخزانة العامة كانت أقرب إلى التنفيذ ، لأن الهيئات المحلية هى التى ستمولها من مواردها الخاصة مع شىء من المعونة الحكومية .

أما المشروعات الضخمة العامة فهى كما رأينا يغرينا بريقها ، ولكنها كالسراب يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا . وخير الف مرة أن تكون لنا تجربة محلية من مثل هذه التجارب التى استعرضناها من أن يكون لنا ألف مشروع ضخم لا يحقق الزمن منه شيئا .

على أن هذه المحاولات المحدودة ستصبح — كما قلت — دعاية حية لمشروعات كبيرة على نحوها ، بعد أن تمر بدور التجربة وتؤدى ثمرتها ناطقة بصلاحيتها . والخير يعدى ، والقدوة تؤثر ، والمثال أفصح من المقال !

محمد على علوبة